

Distr.: General
27 December 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠١٨، وطلب إلى موافاته، كل ٦٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدّم التقرير معلومات مُحدّثة وتحليلاً بشأن النزاع والوضع السياسي وبيئة العمليات في دارفور، والتحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية، بما في ذلك انتهاكات اتفاق مركز القوات، للفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويعرض التقرير أيضاً الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة صوب تحقيق النقاط المرجعية، ويقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437).

ثانياً - تحليل النزاع

٢ - على الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد أي اشتباكات مسلحة بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة في دارفور، أدى بدء المرحلة الإلزامية من حملة جمع الأسلحة في جميع أنحاء دارفور وإطلاقها في مخيمات المشردين داخلياً إلى إنشاء ديناميات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال بدء موسم الهجرة يثير العنف بين الطوائف، وإن بمستويات أدنى مما كان عليه الأمر في السنوات السابقة. ولم يلاحظ إحراز أي تقدم ملموس في العملية السياسية في دارفور ولا في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وظل مستوى التشريد على حاله مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وكان عدد العائدين ضئيلاً، في حين بلغ عدد اللاجئين من جنوب السودان إلى دارفور ٨٢٦ ١٩٢ لاجئاً، حيث وصل أكثر من ٨٩ ٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٧ إلى شرق وشمال وجنوب دارفور.



القتال الدائر بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة

٣ - ظلت الجماعات المسلحة لحركة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وفصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة غير نشطة إلى حد كبير في دارفور، بينما لا تزال منطقة عمليات حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تنحصر في جيوب من جبل مرة في خضم تقارير تفيد بزيادة تشرذمها وضلوعها في أعمال اللصوصية. وأبلغت العملية المختلطة عن وقوع اشتباكات بين خلية نائمة يشتبه في انتمائها لحركة العدل والمساواة/قوات الدعم السريع التابعة للقوات المسلحة السودانية في منطقة بركة سير، الواقعة على بعد ٢٥ كيلومترا شرق سرف عمرة، وذلك في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في سياق حملة لجمع الأسلحة أسفرت عن اعتقال ١٦ من المتمردين. كما جرت اشتباكات في فينا، شمال شرق كاس، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عندما اعتدت حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وفقا للتقارير الواردة، على منطقة خاضعة لسيطرة جماعة منشقة.

٤ - وفي ظل استمرار الخلافات بشأن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، قامت حركة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وحركة جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي بتمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

حملة جمع الأسلحة وأثرها على الأمن

٥ - أدى الشروع في المرحلة الثانية من الجمع الإلزامي للأسلحة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بحكم الواقع إلى تعزيز سيطرة قوات الدعم السريع على الحالة الأمنية في دارفور، وأدى في نفس الوقت إلى توسيع نطاق الحملة لتشمل مخيمات المشردين داخليا. وفي هذا السياق، هزمت القوات الحكومية ميليشيات السافانا، التي تتألف أساسا من قبيلة الرزيقات الجنوبية، عقب اشتباكات وقعت في كُثم بشمال دارفور في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ثم في شعيرية بشرق دارفور في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وأخيرا في منطقة كورما بشمال دارفور في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أُلقت القبض على قائد الميليشيا، عبد الله رزق الله، وتسعة من أفرادها. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ١٤ من أفراد قوات الدعم السريع وتسعة من أفراد حرس الحدود، عقب كمين أفادت التقارير بأن وحدات حرس الحدود بقيادة موسى هلال نصبته لقوات الدعم السريع. وأُلقت قوات الدعم السريع القبض في نهاية المطاف على موسى هلال في معقله بميستيريا، في شمال دارفور، ونقلته إلى الخرطوم.

٦ - وفي السياق ذاته، تعيد الحكومة بسط سيطرتها على مخيمات المشردين داخليا، بما في ذلك المستوطنات التي اعتُبرت حتى الآن بعيدة المنال. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت قوات الأمن التابعة للحكومة، في استعراض واضح للقوة، إلى أجزاء من مخيم كُلمة في جنوب دارفور، باستخدام عشرات شاحنات المدافع وناقلات الجنود المصفحة. وفي وقت لاحق، عقد الممثل الخاص المشترك اجتماعين مع النائب الثاني لرئيس السودان ومع والي جنوب دارفور في ٩ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرا عن إنشاء لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن المشردين داخليا وحكومة الولاية والعملية المختلطة، للإشراف على عملية جمع الأسلحة في مخيم كُلمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ولم يبلغ عن وقوع أي حوادث حتى الآن.

٧ - وفي العديد من مخيمات المشردين داخليا في وسط دارفور، وهي مخيما الشمال وسترينا في منطقة نيريتي، ومخيمات حصاحيصا والحامدية وخمس دقائق في منطقة زالنجي، والمناطق المحيطة بها التي تضم

قرى أوروكوم وفانتاكرال والتمار أبو جمائل، أعربت المجتمعات المحلية عن قلقها إزاء مشاركة قوات الدعم السريع في حملة نزع السلاح وطلبت حضور العملية المختلطة خلال سير العملية.

النزاعات بين الطوائف

٨ - شهدت بداية الهجرة الموسمية في تشرين الأول/أكتوبر زيادة عدد الوفيات وزيادة في الإجماع، ولا سيما في شمال وغرب دارفور. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت ثلاثة اشتباكات طائفية أسفرت عن سقوط ٤٥ قتيلاً، في مقابل ثمانية اشتباكات أسفرت عن سقوط ١٩ قتيلاً خلال الفترة السابقة. وكانت جميع هذه الاشتباكات تعزى إلى نزاعات على الماشية وإلى ظاهرة الإجماع والمجمات الانتقامية. وطلبت بعض القبائل الزراعية الحماية من قوات الدعم السريع لمنع وقوع اشتباكات محتملة مع الرعاة المهاجرين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب اشتباكات وقعت بين المعاليا والرزيقات في شرق دارفور، سُحبت القوات المسلحة السودانية من المنطقة العازلة بين المنطقتين وحلت محلها قوات الدعم السريع.

٩ - وأُبلغ عن توترات طائفية في غرب وشمال وجنوب دارفور. ففي غرب دارفور، اشتبكت عشائر تابعة لقبيلة الرزيقات (أولاد عيد وأولاد زيد وعريقات) مع قبيلة الزغاوة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في قرية حاتم (٢٥ كيلومتراً جنوب شرق بلدة كُلبس)، بسبب نزاع على ملكية الإبل، مما أسفر عن مقتل ١٦ فرداً من الزغاوة و ١١ فرداً من الرزيقات. وتم نشر قوات الحدود المشتركة بين السودان وتشاد لاحتواء أحداث العنف. وفي شمال دارفور، وعقب مقتل اثنين من قبيلة المهارية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام أقارب المتوفى بتعقب الجناة حتى قرية أم لعوتة (٩ كيلومترات شمال غرب بلدة كبكائية)، وقتل اثنان من قبيلة المهارية واثنان من قبيلة التاما أثناء الاشتباكات الناجمة عن ذلك. ونجحت السلطات بالتعاون مع قوات الدعم السريع في احتواء الوضع. وفي جنوب دارفور، وقعت اشتباكات بين قبيلتي السلامات والفلاتة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بسبب سرقة الماشية في منطقة دجاج (٥٥ كيلومتراً غرب قريضة) قُتل أثناءها أربعة من الفلاتة، من بينهم امرأتان، كما قتل خمسة رجال من السلامات.

١٠ - وشهدت الهجرة السنوية للرعاة الرحل، التي عادة ما تتزامن مع موسم الحصاد، زيادة في الإجماع في مناطق الفاشر وكبكائية وكنتم وطويلة في شمال دارفور، وكذلك الجنينة ومستيري في غرب دارفور، مما أدى إلى زيادة التوترات بين المزارعين والرعاة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت لجنة حماية المحاصيل في الخزان الجديد، شرق دارفور، عن تزايد التوترات بين المزارعين والرعاة في المناطق الغربية بسبب ارتفاع عدد البقارة والأباله الذين يهاجرون من الشمال إلى الجنوب. وفي جنوب دارفور، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة من الرحل المسلحين العائدين من الفلاتة والفور في قرية فنغولي، الواقعة على بعد ٥٤ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من موقع الفريق في منواشي، في محلة شرق جبل مرة، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة عدة أشخاص آخرين. ووردت تقارير أيضاً عن قيام رحل مسلحين بتدمير مزارع في شنقل طوباية بشمال دارفور في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي نفس الوقت، حدثت تطورات إيجابية فيما يخص نزاعين من النزاعات التي لم تحل بعد في جنوب وشرق دارفور. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت قبيلتنا السلامات والهبنانية منتدى بشأن التعايش السلمي في برام، في جنوب دارفور، حيث وقعنا اتفاقاً للمصالحة في أعقاب اتفاق وقف الأعمال

العدائية الذي أبرم بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، يسرت حكومة الولاية زيارات لقبيلة الهبانية إلى النظيف ولقبيلة السلامات إلى برام بغرض تبادل الآراء، وذلك باعتبارها من تدابير بناء الثقة. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت الحكومة سراح تسعة من قادة الرزيقات وأربعة من قادة المعاليا الذين أُلقي عليهم القبض في تموز/يوليه في أعقاب الاقتتال بين الطائفتين وأنشطة إجرامية أخرى.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

١٢ - على الرغم من تراجع الاشتباكات المسلحة وانخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان، ما زالت حالة حقوق الإنسان إجمالاً تثير القلق. وقد سُجِّلت ٥٨ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي طالت ١٢٣ ضحية، منهم ١٨ قاصراً، في مقابل ٧٢ حالة طالت ٢٥٣ ضحية، منهم ١٦ قاصراً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبلغ عدد حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني ثلاث حالات طالت ٢٤ ضحية. وانتهك الحق في الحياة في ١١ حالة طالت ١٧ ضحية، وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية (الاعتداء البدني) في ٣١ حالة طالت ٦٤ ضحية، ووقع حادثاً اختطاف في حالتين طالتا خمس ضحايا. وتأكّدت العملية المختلطة من وقوع ٤٠ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي طالت ٧٧ ضحية، بينما لم يتسنّ التحقق من الحالات الـ ١٨ المتبقية التي طالت ٥٠ ضحية نظراً لعوامل مختلفة، منها القيود المفروضة على سبل الوصول محلياً. ومن بين الحالات المبلغ عنها البالغ عددها ٥٨ حالة، تفيد تقارير بأن ثمانين حالات طالت ٣٤ ضحية ارتكبتها القوات المسلحة التابعة للحكومة والمخابرات العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وقوات الدعم السريع، وتفيد تقارير أن اثنتين من الحالات التي طالت ضحيتين ارتكبتها مدنيون، ويزعم أن الحالات الـ ٤٦ المتبقية التي طالت ٨٥ ضحية ارتكبتها مسلحون مجهولو الهوية. وبدأت التحقيقات في ٢٦ حالة من الحالات الموثقة، مما أسفر عن اعتقال ١١ شخصاً.

١٣ - ووقعت ١١ حالة عنف جنسي وجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في شكل اغتصاب طال ١٣ ضحية، من بينهم ٩ قاصرات. وواصلت العملية المختلطة تسليط الضوء على الأثر السلبي للعنف الجنسي على حياة النساء، وخاصة الفتيات الصغيرات، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة لمكافحة العنف ضد المرأة. واستمر التركيز على ضرورة إتاحة الوصول من دون عوائق إلى مواقع الحوادث المزعومة لإجراء مقابلات مع الضحايا وتوثيق هذه الحالات، فضلاً عن تيسير الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا لتفادي الآثار الصحية السلبية الطويلة الأجل، خاصة على الفتيات القاصرات.

١٤ - وقد تعرضت جماعات المشردين داخلياً أيضاً لحوادث تتصل بالأمن في دارفور. فقد استُهدفت في ١٢٣ حادثاً من الحوادث الإجرامية، مما أدى إلى سقوط ثمانية قتلى. وتضرر مدنيون آخرون من جراء ٢٠٨ من الحوادث الإجرامية التي أسفرت عن ٤٢ حالة وفاة، بما في ذلك حالات القتل العمد (٣٢)، والسطو المسلح (٢٢)، ومحاوله السطو (٢)، والاعتداء/التحرش (٦٠)، والسطو على المنازل/اقتحامها (٣)، والنهب (١)، والاختطاف (٧)، وإطلاق النار (٥٢)، والتهديد بالعنف (٣)، وسرقة الماشية (١٢)، والحرق عمدًا (١)، وجرائم أخرى (١٣). وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تعرض المشردون داخلياً إلى ٤٥ من الحوادث الإجرامية التي أسفرت عن وقوع ستة قتلى، وتعرض مدنيون آخرون إلى ٧٣ من الحوادث الإجرامية التي أسفرت عن وقوع ١٠ قتلى.

ثالثا - الحالة السياسية

١٥ - لا تزال عملية السلام في دارفور متوقفة، في حين أن الأصوات المنادية بالإصلاح على الصعيد الوطني أضحت أكثر مجاهرة في هذا الصدد. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام زعيم جيش تحرير السودان/فصيل زريقي، نور الدين زريقي، الذي وقع اتفاق سلام مع الحكومة في عام ٢٠١٦ وشارك في الحوار الوطني، بتعليق مشاركته في عملية السلام في دارفور زاعماً أن الحكومة أخلت بالتزاماتها بالاتفاق، وقد كان من بين هذه الالتزامات تعيينه في إحدى الرتب العسكرية العليا. وبالمثل، فإن حركة العدل والمساواة السودانية/فصيل دجو، وهي أحد الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، أعربت في عدة مناسبات عن القلق إزاء بطء وتيرة إدماج قواتها في القوات النظامية وكذلك مستوى تمثيل الحركة في حكومة الوحدة الوطنية.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الحكومة خطوات لإعادة تنشيط اللجان وصندوق التعمير والتنمية في دارفور التابع لمكتب متابعة السلام في دارفور (الذي تولى مسؤولية تنفيذ وثيقة الدوحة بعد إغلاق السلطة الإقليمية لدارفور). وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى النائب الثاني لرئيس السودان، حسبو محمد عبد الرحمن، ورئيس مكتب متابعة السلام في دارفور، مجدي خلف الله، مناقشات بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة، ومركز اللجان والصندوق، والعودة المبلغ عنها لبعض اللاجئين من تشاد إلى شمال ووسط وغرب دارفور. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مسؤولون بمفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة أيشي في تشاد لبدء تنفيذ الاتفاق الثلاثي الموقع بين السودان وتشاد ومفوضية شؤون اللاجئين في الخرطوم في أيار/مايو ٢٠١٧، بشأن الحماية القانونية والمساعدة المقدمة للاجئين الراغبين في العودة طوعاً إلى السودان. وفي السياق نفسه، قامت مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين باستقصاء محليات وادي صالح وأزوم وأم دُخن وبنديسي في وسط دارفور ومحلية الطينة في شمال دارفور، باعتبارها مناطق محتملة للعودة.

١٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، أسفر تحسن علاقات السودان مع جيرانها عن خفض الدعم المقدم للحركات المسلحة في دارفور. وركز رئيس جنوب السودان، سلفا كير، في الزيارة التي قام بها إلى الخرطوم على مدى يومين في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على التعاون الثنائي في المسائل المتصلة بالأمن والسياسة والتجارة والاقتصاد. وفي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، زار رئيس السودان، عمر البشير، أوغندا لمناقشة القضايا المتصلة بالتجارة الثنائية والهجرة والأمن مع رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، الذي شجع الجماعات المتمردة في دارفور على الانضمام إلى عملية السلام. وخلال زيارة إلى تشاد يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر، ناقش رئيس السودان ورئيس تشاد، إدريس ديبي إتنو، العلاقات الثنائية، ولاحظا الأثر الإيجابي لحملة جمع الأسلحة على الأمن الإقليمي.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٨ - لم تقع أي حالات تشريد إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجلت حالات جديدة للإصابة بالإسهال المائي الحاد، لكن عدد الحالات والوفيات انخفض انخفاضاً كبيراً. وبين آب/أغسطس

٢٠١٦ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ما مجموعه ٥٣٧ ٥ حالة إصابة، أدت إلى ٢٤٢ حالة وفاة، فيما لم تكن هناك سوى ٣٠ حالة إصابة في الفترة المشمولة بالتقرير أدت إلى حالة وفاة واحدة.

١٩ - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، يشير أحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن أجزاء شمال دارفور تشهد فترات جفاف قد تؤثر فيما بعد على الإنتاج الزراعي الإجمالي وتوافر المياه والمراعي. وإضافة إلى ذلك، ووفقا لما أفادت به شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، فأسعار الحبوب هذا العام أعلى من أسعار العام الماضي ومتوسط السنوات الأربع الأخيرة في عدة أسواق في دارفور. ولئن تحسنت إمكانية الحصول على الغذاء بالنسبة للمشردين داخليا والأسر المعيشية الفقيرة في جبل مرة، فسيظل كل من محدودية فرص العمالة الزراعية وتدني الحيازات من الأصول يحدان من القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية. وستظل أغلبية الأسر المعيشية الأكثر تضررا تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة ٣ - مرحلة الأزمة، وفقا للتصنيف) في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٠ - ولا تزال التطورات في جنوب السودان تؤثر على الحالة الإنسانية في دارفور. ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تمت استضافة حوالي ٨٢٦ ١٩٢ شخصا من جنوب السودان في مختلف ولايات دارفور. وتعيش نسبة ١٧ في المائة من اللاجئين في مخيمي لاجئين في شرق دارفور يديرهما كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنظراء الحكوميين، فيما تتقاسم أغلبية اللاجئين الموارد مع المجتمعات المحلية المضيفة والمشردين داخليا في أكثر من ٣٠ موقعا. وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية المضيفة ما فتئت ترحب إلى حد كبير باللاجئين وتعايش سلميا معهم، هناك طلب على الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية يفوق المتوافر منها في معظم المناطق ومن الضروري تلبية هذه الحاجة لتجنب النشوب المحتمل للنزاعات بسبب الموارد.

خامسا - بيئة العمل

٢١ - لئن استمر تحسن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور، فقد كانت هناك زيادة في الحوادث الإجرامية والقبود على الطيران. وظلت حالات التأخير في إصدار التأشيرات، لا سيما للعاملين في مجال حقوق الإنسان، تعرقل عمل العملية المختلطة، كذلك لم تُحلّ بالكامل بعد مسألة الحاويات المتراكمة في ميناء الدخول.

الهجمات والتهديدات بشن الهجمات

٢٢ - أُبلغ عما مجموعه ٣٥ حادثا إجراميا استهدفت موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، مقارنة بـ ٢٣ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان من بين هذه الحوادث الجديدة ٢٧ حادثا شمل محاولات اقتحام مباني العملية المختلطة (٢٦ حالة في معسكر نيالا الكبير، بجنوب دارفور، وحالة واحدة في المعسكر الكبير للضعفين، بشرق دارفور)، وأسفر ذلك عن سرقة أشياء ثمينة ونقدية بملكها ضابط شرطة تابع للعملية المختلطة ومحاولة سرقة من حاوية الأصول الموجودة في معسكر نيالا الكبير. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في كتم، شمال دارفور، تم الإفراج عن المواطنة السويسرية التي كانت تعمل مع مستشفى تغذية الأطفال في الفاشر واحتطفت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بعد ٣٨ يوما من الاحتجاز ولم تصب بأي أذى.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٢٣ - تواصل تحسن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في دارفور، على الرغم من أن تنفيذ التوجيهات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالعمل الإنساني ظل غير منتظم. فقد أبلغ عن حدوث بعض حالات التأخير في تجهيز إخطارات السفر بين الولايات ويواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل مع الحكومة على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات من أجل زيادة تحسين هذه العملية. وواصلت دوائر العمل الإنساني في جنوب دارفور الدعوة إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى مواقع إضافية في شرق جبل مرة، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة. وتتوقف خطط الوصول إلى أجزاء من شرق جبل مرة أيضاً على نتائج تقييم للمخاطر الأمنية.

٢٤ - وواصلت السلطات السودانية تقييد الرحلات الجوية المباشرة للبعثة بين مواقع الأفرقة في ولايات مختلفة وأتاحت إطاراً زمنياً محدوداً للعمليات الجوية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام مطار الأبيض، الذي هو البديل الأفضل للرحلات الجوية المنتظمة إلى الخرطوم في حالات الطوارئ، ظل مقيداً. وإضافة إلى ذلك، مُنعت البعثة مرتين من الوصول إلى ميستيريا عقب الاشتباكات بين قوات الدعم السريع وحرس الحدود التابع لموسى هلال، قبل السماح لها بزيارة المنطقة في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

التأشيرات والتخليص الجمركي

٢٥ - منحت الحكومة ٤١٣ تأشيرة للعملية المختلطة، منها ٣٣ تأشيرة لأفراد عسكريين و ١٧٣ تأشيرة لأفراد شرطة و ١١٨ تأشيرة لزوار رسميين و ٦٧ تأشيرة لمتقاعدين وتأشيرة واحدة لاستشاري و ٩ تأشيرات لموظفين دوليين و ١٢ تأشيرة لمعالين. وبقي ما مجموعه ٢٩٣ طلب تأشيرة معلقاً على مدى فترة تجاوزت الفترة العادية، وهي ١٥ يوماً، وبعضها منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتشمل هذه الحالات ٤٢ طلب تأشيرة لأفراد شرطة، و ١١٨ طلباً لمتقاعدين، و ٦٣ طلباً لزوار رسميين، و ٢٦ طلباً لأفراد عسكريين، و ٣١ طلباً لموظفين مدنيين، وطلبين لاستشاريين، و ١١ طلباً لمتطوعين في الأمم المتحدة. ولم يطرأ تغيير على معدل الشغور في قسم حقوق الإنسان، إذ لا يزال يبلغ ٤٤ في المائة، فيما تعزى نسبة ٣ في المائة من الشواغر (معدل الشغور العام البالغ ١٨ في المائة) للموظفين المدنيين الدوليين في العملية المختلطة إلى طلبات التأشيرات المعلقة.

٢٦ - وأفرجت الحكومة تدريجياً عن حاويات حصص الإعاشة من بورتسودان. وفي الوقت الراهن، لا تزال ٥٠ شحنة معلقة، منها شحنتان تشتملان مركبة مدرعة للأفراد وعشر شاحنات لنقل المياه، معلقتان منذ عام ٢٠١٥. وأسفر تأخر هذه الشحنات عن تكاليف ناجمة عن التأخير وتكاليف أخرى تكبدتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نتيجة تفتيش المعدات وإصلاحها. وبعد نهاية السنة المالية الحالية في كانون الأول/ديسمبر، ستتواصل الحكومة مع العملية المختلطة بشأن العمليات والإجراءات الجديدة التي حلت محل إجراءات هيئة الموانئ البحرية.

٢٧ - وواصلت الحكومة منع العملية المختلطة من طباعة نسخ ورقية من مجلتها الفصلية "أصوات دارفور" (*Voices of Darfur*) وتوزيع كتيبات فكاهية سنوية عن ولاية البعثة. وعلى الرغم من التداخلات الرسمية وغير الرسمية لقيادة البعثة، لم تلغ الحكومة بعد التوجيهين، اللذين يؤثران سلباً في قدرة العملية المختلطة على القيام على نحو فعال بإعلام المجتمع المحلي المضيف بأنشطتها.

سادسا - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة

حماية المدنيين

٢٨ - نفذت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية ٦٨ بعثة في شمال دارفور، و ٤٠ بعثة في غرب دارفور، وعشر بعثات في وسط دارفور. وفي شمال دارفور، أجرت تلك الأفرقة ثماني زيارات إلى مخيم كورما للمشردين داخليا وخمس زيارات إلى المناطق المحيطة بسوق كورما، وقرى تاغبر، وكونكول، وديكسما، وطويلة، وميرو. وقامت الأفرقة أيضا بتسيير دوريات يومية إلى المناطق الزراعية في أم برو (عبدولها، ومسبط، وشيخي - كارو، وفوراوية، وجوراجيم) ومخيم المشردين داخليا لمتابعة أثر المرحلة الإلزامية من حملة الحكومة لجمع الأسلحة، ورد فعل قوات حرس الحدود الموجودة في كتف وكبكاوية على هذه الحملة. كما قام الفريق بتسيير أربع دوريات إلى القرى المهجورة أورشي ودولي، وكوريا.

٢٩ - وفي وسط دارفور، زارت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية مخيمي الشمال وستريتا للمشردين داخليا في منطقة نيريتي، والحصاحيصا، والحماضية وخمس دقائق في منطقة زالنحي، والمناطق المحيطة بها التي تضم قرى أوروكوم وفاتناكرال والتمار بلجمائل، لمتابعة مسائل ذات الصلة بالهجرة الموسمية وحملة جمع الأسلحة. وفي غرب دارفور، زارت الأفرقة قرى شريب، وتاجونة، وقوكار، وتروننا، وفوفو، والهشابة، وأفندي، وتندوسة، ونوري، وام كدوسا، وشاتوك، وأم سبيخة، وجوخان، وتنحكي، وعمار جديد، وعمار الله بيرتجونة، وأوجيجي، ومسلم، بشأن مسائل مماثلة.

٣٠ - وقام العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٦٢٣ ١٣ دورية، منها ٦٨٥٦ دورية من أجل حماية المدنيين (٨٢٧ ٤ دورية قصيرة المدى، و ٣٤٤ دورية بعيدة المدى و ٦٨٥ ١ دورية ليلية)، و ٢٣٣ عملية حراسة للعمليات الإنسانية، و ٥٣٤ ٦ دورية لحماية أفراد البعثة ومعداتنا (٦٦٣ ٥ دورية روتينية و ٨٧١ عملية حراسة لوجستية وإدارية). وقام عنصر الشرطة التابع للعملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ١٧٧ ٤ دورية، بما في ذلك ٩٢١ ١ دورية لبناء الثقة إلى مخيمات المشردين داخليا، و ٥٢٨ دورية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال الذين يزاولون أنشطة لكسب الرزق خارج المخيمات، و ٢٤٠ دورية في الأسواق، و ٨٠١ دورية في القرى، و ٦٠٩ دوريات في البلدات، و ١٥ دورية في مناطق العودة، و ٦٣ دورية تتعلق بالهجرة. وإضافة إلى ذلك، تم تسيير ١٩٥ دورية مشتركة مع ٤٧٠ متطوعا و ١٥٣ متطوعة من متطوعي الخفارة المجتمعية في إطار مبادرات منع الجريمة.

٣١ - ووقر الأفراد النظاميون التابعون للعملية المختلطة الحراسة لـ ٣١٦ رحلة ذهاباً وإياباً للشركاء في مجال العمل الإنساني دعماً لإيصال المساعدات الإنسانية ورصدها، وتقييمات التحقق المشتركة بين الوكالات، وتوزيع الأغذية والمواد غير الغذائية ورصدها، والأنشطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة توفير الحراسة اليومية للشركاء في المجال الإنساني المعنيين بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية فيما يتعلق بنقل المياه بالشاحنات من كوي إلى موقع تجمع المشردين داخليا في سرتوني في شمال دارفور، الذي يستضيف أكثر من ٥٠٠ ٢١ شخص، والحراسة المسلحة المنتظمة، مرتين في الأسبوع، لنقل الإمدادات الإنسانية بين سرتوني وكبكاوية في شمال دارفور. وفي إطار ترتيبات خاصة مع برنامج الأغذية العالمي، يسهل أفراد الحراسة المسلحة التابعون للعملية المختلطة وصول قافلة

لوجستية واحدة تابعة للبرنامج مكونة من ثماني شاحنات تحمل ١٥٤ طنا من المواد الغذائية إلى طويلة، شمال دارفور، وواصلوا توفير الأمن لمخازن البرنامج في الفاشر وسورتوبي.

٣٢ - وبالإضافة إلى ضمان الأمن وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، قامت العملية المختلطة أيضا بدعم عمليات العودة الطوعية. وفي محلة شطاية، جنوب دارفور، حيث تفاوضت سلطات الولاية والإدارة الأهلية، حسبما جاء في التقارير، بشأن إعادة ٩٧ في المائة من الأراضي إلى الملاك القانونيين بمساعدة مكتب النائب العام، قامت العملية المختلطة، من خلال مشاريعها السريعة الأثر ومشاريعها لتحقيق الاستقرار المجتمعي بدعم إنشاء مؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتوفير بعض الخدمات العامة في تلك المحلة، من خلال تشييد وإصلاح مركز للشرطة، ومحكمة محلية، ومكتب للنائب العام، ومدرسة إعدادية ومضخات مياه. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الممثل الخاص المشترك بتسليم هذه المرافق إلى سلطات جنوب دارفور والمستفيدين.

٣٣ - وواصلت العملية المختلطة العمل مع مؤسسات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان المنشأة بموجب وثيقة الدوحة، بغية زيادة قدرتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دارفور. وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في السودان، بتنظيم حلقة عمل مدتها أربعة أيام لـ ٥٠ مشاركا بشأن تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان بشأن العدالة الانتقالية الصادرة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، في الفاشر بدأت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقام ممثل وزارة العدل المشارك في حلقة العمل بإبلاغ المشاركين عن قبول السودان لـ ١٨٤ من بين ٢٤٤ توصية صادرة عن المجلس، وحث على النهوض بعملية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ونُظمت أيضا حلقة تدريبية مدتها يوم واحد في الفاشر، شمال دارفور، ضمت ٣٥ مشاركا (بمن فيهم ٢٣ امرأة) من الجمعية الاتحادية للأشخاص ذوي الإعاقة، وكان الهدف منها هو تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - وقامت العملية المختلطة بتيسير مشاركة المدير العام لتطوير وإصلاح السجون في السودان واثنين من كبار موظفي السجون في مؤتمر مدته خمسة أيام للرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون من أجل النهوض بالمؤسسات الإصلاحية المحترفة عقد في لندن. ونُظمت تدريب بشأن قوانين ومعايير حقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص المحتجزين، في غرب دارفور في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لدعم بناء القدرات وتنمية مهارات موظفي السجون الحكوميين المعينين حديثا في سجن أردمتا.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درست البعثة ١٨٠ ضابطا من ضابط السجون العاملين (من جميع ولايات دارفور الخمس) و ٢٠٠ ضابط سجون معينين حديثا (من شمال دارفور)، على الامتثال للمعايير الدولية للسجون وأماكن الاحتجاز. وبالمثل، في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، في نيالا، جنوب دارفور، تم تدريب ٢٠ نائبا وضابطا من شرطة حكومة السودان على التحقيقات والملاحظات بموجب القوانين الجنائية في السودان، وبشأن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والتحقيق والمقاضاة في قضايا العنف الجنسي والجنساني والقضايا القانونية والإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث. ومُنحت للبعثة أيضا إمكانية الدخول إلى السجون وأماكن احتجاز أخرى للاضطلاع بالرصد وتقديم المشورة إلى سلطات السجون بشأن معايير حقوق الإنسان الدولية ومعاملة السجناء.

٣٦ - وبدأت العملية المختلطة إجراء مناقشات مع مكتب النيابة العامة في السودان المنشأ حديثاً بشأن كتاب موافقة لتيسير تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى هيئة الادعاء، بما فيها مكتب المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور. وإنشاء المكتب الجديد للملاحقات القضائية، عقب إقرار قانون النيابة العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، هو تطور هام لسيادة القانون في السودان، لأن القانون يكفل استقلال النيابة العامة التي كانت تابعة في السابق لوزارة العدل. وواصلت العملية المختلطة الدعوة إلى تعزيز سيادة القانون وبناء قدرات منظومة العدالة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها بفعالية.

٣٧ - وواصلت العملية المختلطة رصد المحاكمة المتابع فيها عضوان في ميليشيا الرزيقات متهمان بقتل ثمانية أشخاص من المشردين داخلياً في موقع التجمع في سورتوني في عام ٢٠١٦. وقضت المحكمة الجنائية العامة في الجنيينة، في قضية أربعة مشتبه بهم من العرب متهمين بالاعتداء على معلمتين واغتصابهما جمعياً في مدرسة "أدار" بإدانتهم وحكمت على كل منهم بالسجن ١٠ سنوات و ١٠٠ جلدة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، نظمت العملية المختلطة، بالتعاون مع إدارة السجون والإصلاح التابعة للحكومة، الاجتماع الفصلي للجنة تطوير السجون الوطنية في الفاشر، وسلمت البعثة أيضاً وحدة صحية في سجن شلاح النسائي إلى المديرية.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة ٧١ زيارة إلى الميدان لرصد ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة تمس حقوق الطفل وإعداد تقارير عنها، ودرّبت ٥٣٧ فرداً من حفظة السلام في مجال حقوق الطفل وحمائته، ووزعت ٥٧٥ بطاقة جيب في إطار حملتها داخل البعثة بشأن حماية الأطفال ودعم جهود العملية المختلطة، مع التركيز على سياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية مع المُضَر. ودعت البعثة أيضاً إلى تويّ الجهات المحلية زمام برنامج حماية الأطفال عن طريق التوعية وبناء القدرات والتدريب لصالح ٩٦٢ من أفراد المجتمعات الأهلية المضيفة (٥٣٨ من الرجال و ٤٢٤ من النساء)، بمن فيهم ٧٣٣ شخصاً من المشردين داخلياً وأفراد آخرون من المجتمعات الأهلية و ١٤١ ضابطاً من الشرطة الحكومية و ٢٥ فرداً من القوات المسلحة الوطنية/قوات الدعم السريع و ٥٩ فرداً من ضباط السجون الحكوميين و ٤ أعضاء في حركة تحرير السودان/الدفاع الشعبي بقيادة "اللواء الركن" الصادق.

٣٩ - وفي أعقاب إيفاد بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى شرق جبل مرة جنوب دارفور في أيلول/سبتمبر، ما زالت عملية استجابة متعددة القطاعات في مجال المساعدة الإنسانية مستمرة منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ويشمل ذلك تقديم خدمات تلقيح منتظمة للأطفال وتصليح المضخات اليدوية وأنشطة إصلاح في مدرسة كيدغير. وتلقى ما مجموعه ٦٠٩ ٥ أطفال دون سن الخامسة فحصاً يتعلق بسوء التغذية فيما ستعود عملية الإصلاح التي تجرى في ١٨ فصلاً دراسياً في مدرستي كيدغير وييلي السريف بالفائدة على ١ ٣٠٠ طفل ممن بلغوا سن الدراسة.

٤٠ - وتواصلت الأنشطة المتعلقة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، شرعت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية وقف إطلاق النار في دارفور واللجنة السودانية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفريق الأمم المتحدة القطري، في التخطيط لتسريح ٥٠٠ مقاتل سابق من الموقعين على وثيقة الدوحة، وحركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة السودانية، وتقديم خدمات إعادة الإدماج إليهم في شمال دارفور.

٤١ - وأنجزت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للعملية المختلطة تقييما عاما لمخاطر المتفجرات وعمليات التخلص من المتفجرات في ٦٠ قرية في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الحاذية لجبل مرّة وداخلها. ونتيجة لذلك، أُزيلت الألغام من ٣٣ منطقة خطرة ودُمّرت ٩٦٩ ٣ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وتخلصت الأفرقة أيضا من ٩١٨ ١٠ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة المنتهية الصلاحية لإزالة خطر إساءة استخدام هذه المخزونات، وقُدمت دورات تدريبية في مجال التوعية بأخطار المتفجرات استفاد منها ٩٥٢ ٢٧ شخصا، منهم ٩٧٤ ٩ رجلاً و ٣٧٥٧ ٣ امرأة و ٧٣٢ ٧ فتى و ٦٨٩ ٦ فتاة. وفي إطار السعي إلى نقل المعارف والمهارات، واصلت البعثة تعزيز قدرات السلطات الوطنية لتولي المسؤوليات عن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٤٢ - ويتعاون مع وزارة الثقافة ومكتب المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي في الولايات، نظمت البعثة برنامجا تدريبيا للصحفيين، في الجنيينة غرب دارفور، استفاد منه ٢٥ صحفيا يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف تنمية قدرات وسائل الإعلام المحلية على الإسهام في إعداد تقارير عن مسائل السلام في المنطقة.

تقديم الدعم لعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٣ - واصل الممثل الخاص المشترك، بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، العمل مع أطراف النزاع على دعم عملية السلام في دارفور. وأعدت الحكومة والحركات غير الموقعة تأكيد مواقفها السابقة، مع اختلافات بشأن تسلسل الأحداث: ففي حين كانت الحركات متشبثة بضرورة إبرام اتفاق إطاري ينص على وقف الأعمال العدائية قبل بدء أي مفاوضات جادة بشأن المسائل الموضوعية، فإن الحكومة ترى عكس ذلك تماما. وأبدت الحركات أيضا استعدادها للنظر في وثيقة الدوحة كنقطة انطلاق على أن تشكل الاتفاقات التي تتمخض عن ذلك جميع القضايا التي تعتبرها ذات أهمية حيوية لتحقيق أي سلام مستدام ودائم في دارفور، وأشارت إلى أن لديها آلياتها المستقلة للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، ظلت حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تنأى عن المشاركة في جهود الوساطة المتعلقة بدارفور. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعادت حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وللمرة الأولى، حركة تحرير السودان/المجلس الانتقالي مع تمديد وقف للأعمال العدائية من جانب واحد في دارفور لشهرين، تأكيد التزامها باتفاق خارطة الطريق من أجل السلام في السودان المبرمة بوساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

٤٤ - وعقب الانتهاء من المشاورات على صعيد المحليات بشأن عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، يسّرت العملية المختلطة عقد مؤتمر استعراضي بشأن عملية الحوار والتشاور في الخرطوم يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حضره نحو ٣٠٠ مشارك يمثلون الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من جميع أنحاء دارفور والخرطوم. وصُنفت التوصيات الرئيسية المنبثقة من مشاورات المحليات تلك تحت مواضيع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وأقر ممثلو الحكومة بأهمية بعض التوصيات لعملية السلام، وذكروا أن السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذها قد صيغت بالفعل. واستعرض المؤتمر الخطط اللاحقة المتعلقة بإجراء عملية الحوار والتشاور على صعيد الولايات واللجان والمغتربين كخطوة تالية، ودعا الجهات المانحة إلى تقديم الدعم المالي.

جهود الوساطة المتعلقة بمنع العنف القبلي

٤٥ - واصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل مع السلطات المحلية والإدارة الأهلية واللجان الأمنية على دعم عمليات الوساطة في شمال وغرب دارفور. ففي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة غير حكومية محلية منتدى في شمال دارفور لتشجيع الحكامات (معنيات الأشعار الشعبية) على المشاركة في أنشطة المصالحة في الولاية. وحضر المنتدى ١٠ من زعماء الإدارة الأهلية و ٤٠ امرأة من مناطق السريف وسرف عمرة وكبكاية وكنم والمستوطنات الرعوية المحيطة بمحلية الفاشر. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر كذلك، نظمت العملية المختلطة منتدى بمشاركة ٢٠ عضواً من لجنة المرأة للسلام في دامة الشيخ عبد الباقي، في محلية كنم، يرمي إلى تشجيع النساء على المشاركة في مبادرات المصالحة.

٤٦ - وفي سياق بدء موسم الهجرة ومن أجل التمكين من مرور الموسم في أجواء سلمية، نظمت العملية المختلطة أربعة منتديات للحوار في غرب دارفور لصالح المزارعين والرعاة في قرى تونفوكا وتربيبا ونوري للعائدين وقرية بيركلاب للرحل في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحضر المنتديات أكثر من ٦٥٠ مشاركاً، منهم المزارعون والرعاة وزعماء الإدارة الأهلية، والجماعات النسائية والشبابية. وحث المشاركون الحكومة على إنفاذ سيادة القانون لمنع نشوب التوترات بين المزارعين والرعاة، ودعوا الرعاة إلى الامتناع عن إطلاق حيواناتهم في المزارع، وحثوا المزارعين على الزراعة بعيداً عن مراكز المياه. وأوصوا أيضاً بتسيير طرق الهجرة وتقديم الخدمات المائية والبيطرية على امتداد الطرق.

سابعاً - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقرير الاستراتيجي

تنفيذ المرحلة الأولى

٤٧ - أحرزت عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) تقدماً في معايير المرحلة الأولى، حيث أُغلق ١١ موقعا من مواقع الأفرقة وسُلمت إلى حكومة السودان، وأعيد الأفراد النظاميون إلى أوطانهم، وأُنجز استعراض ملاك الموظفين المدنيين. واعتمدت البعثة مفهوم عمليات فرقة عمل جبل مرة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. أما إنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في قولو فما زال متوقفاً على تخصيص الحكومة للأرض اللازمة لذلك. ولم تنتهِ البعثة بعد من وضع خطط تحقيق الاستقرار في الولايات بالتعاون مع السلطات المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري. وأجري في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر تقييم مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل البعثة تشبهاً مع الفقرة ٦ من القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وسيُقدم تقرير مشترك يتضمن تفاصيل التقييم والملاحظات والتوصيات إلى المجلس على نحو منفصل في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

استراتيجية التمويل المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام في دارفور

٤٨ - اعتمدت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري رسمياً في أيلول/سبتمبر الإطار الاستراتيجي المتكامل لدارفور الذي يشمل الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويحدد الإطار ثلاث أولويات رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة لتوطيد السلام في دارفور هي: سيادة القانون وحقوق الإنسان،

وإيجاد حلول دائمة، وبناء السلام من أجل الأمن البشري. وتعكف العملية المختلطة والفريق القطري على وضع استراتيجية مشتركة لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ الإطار، بهدف تعزيز موارد الفريق القطري لكي يتسنى له الاضطلاع بأنشطة توطيد السلام في العامين المقبلين وتحقيق التنمية لأجل أطول في دارفور.

ثامنا - ملاحظات

٤٩ - لكن كنتُ أشعر بالتفاؤل إزاء التطورات الإيجابية التي طرأت في مجال الأمن والتقدم المحرز في حملة جمع الأسلحة، فإن من المهم ضمان أن تستفيد جميع الطوائف، بمن فيها الأشخاص المشردون داخليا، من البيئة المأمونة التي يُرجى من هذه الحملة أن تسهم في تهيئتها، وأن تُحترم الحقوق الواجبة للمواطنين في هذه العملية. وفي نفس السياق، فإن الخطوات المتخذة صوب نزع سلاح الميليشيات المسلحة هي جهود واعدة وينبغي أن تتواصل وفقا لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

٥٠ - ويظل التقدم نحو تحقيق سلام شامل بتسوية سياسية للنزاع عن طريق التفاوض أمرا بعيد المنال. ولما كانت وثيقة الدوحة تمثل إطارا شاملا نحو إيجاد حل سياسي، فإنني أدعو حركات التمرد إلى إظهار رؤيتها وتحليلها بالمنحى العملي والشجاعة لضمان أن يستفيد سكان دارفور من تنفيذها.

٥١ - ولا تزال تلبية احتياجات المشردين داخليا وإيجاد حلول دائمة لهم من أولويات الحكومة والمجتمع الدولي في السودان. وفي هذا السياق، أدعو إلى إيجاد حلول عملية المنحى تراعى فيها حقوق ومصالح الأشخاص المشردين داخليا، وأحث الحكومة على العمل بوجه كامل معهم لكفالة تمتعهم بسبل الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والخدمات. ومن نفس المنطلق، وإذ أنوّه بمساهمة الدول الأعضاء في تهيئة الظروف اللازمة لإعادة توطينهم و/أو توطينهم، أحث المجتمع الدولي على أن يساعد حكومات ولاية دارفور على تحقيق استقرار الوضع، بطرق منها تهيئة بيئة مواتية لإعادة الإدماج الفعلي للمشردين داخليا في المجتمعات المحلية عن طريق تعزيز الأمن، وإنشاء مؤسسات ودوائر سيادة القانون.

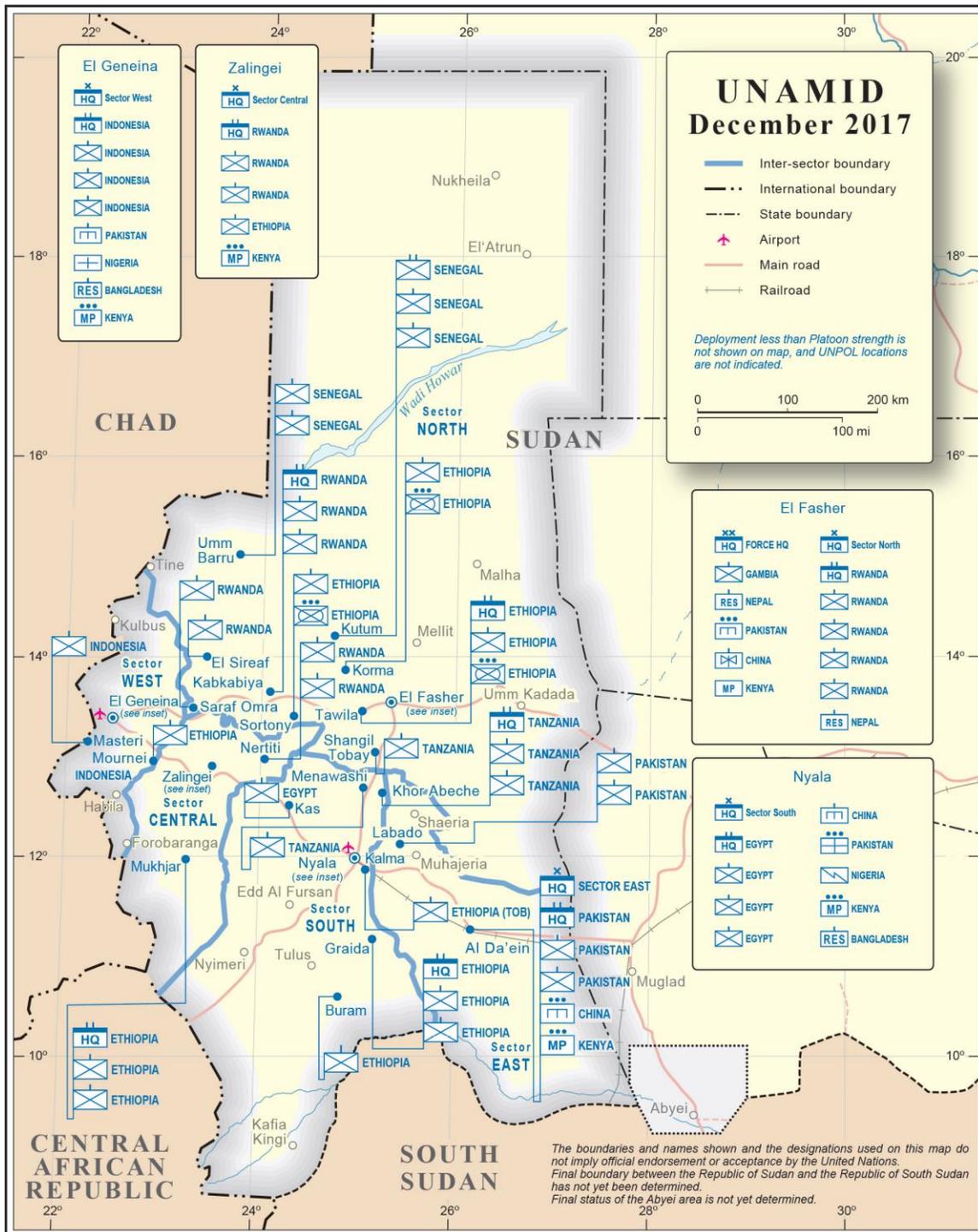
٥٢ - وأدعو الحكومة إلى الاستفادة من التقدم المحرز في إعادة سيادة القانون إلى نصابها وتعزيزها للمساعدة في إعادة بناء الثقة في الحكم، التي فُقدت بسبب النزاع المسلح. وأود أن أوصي الحكومة باغتنام فرصة التعاون الوثيق مع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بفعالية ومصداقية بالمهام الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان، وتولي هذه المهام في نهاية المطاف.

٥٣ - ولما كانت الولاية المنوطة بالبعثة تدعو إلى اتباع نهج ذي شقين يستتبع تفعيل فرقة عمل جبل مرة مع إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو وتحقيق الاستقرار في بقية أنحاء دارفور، فإننا سنبدل أقصى ما نستطيع لوضع الصيغة النهائية لخطط تحقيق الاستقرار في الولايات، بالتعاون مع حكومات ولايات دارفور، استناداً إلى الأولويات الخاصة بكل ولاية وفقا لمضامين وثيقة الدوحة، ومن ثم كفالة تويّ الدارفوريين زمام هذه العملية وأن تكون ذات صلة بالحقائق على أرض الواقع.

٥٤ - وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز في إصدار التأشيرات وإزالة العوائق البيروقراطية، أدعو الحكومة إلى مواصلة التعجيل بهذه العملية، إضافةً إلى كفالة الإفراج عن الحاويات المتبقية من خلال تيسير إجراءات التخليص الجمركي وإصدار شهادات الإعفاء الضريبي، وفقا لاتفاق مركز القوات. كما

أناشد الحكومة إضفاء الطابع الرسمي على تخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو.

٥٥ - وفي الختام، أود أن أوجه الشكر إلى الممثل الخاص المشترك، جيريمياه نياماني كينغسلي مامابولو، وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ودوائر العمل الإنساني، الذين يواصلون العمل بلا هوادة لتحسين حياة سكان دارفور. وأود أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيس الأسبق لجنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، والرئيس الأسبق لنيجيريا عبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على ما يبذلونه من جهود متواصلة لتسوية النزاع في دارفور.



Map No. 4327 Rev. 31 UNITED NATIONS
December 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)